

ولم تكن هذه الناحية، على أهميتها، هي الحاسمة على كل حال؛ بل نشأ الأهم من ذلك. فمن خلال الممارسة، وللحرص على ما سمي «الوحدة الوطنية»، وباعتبار ان منظمة التحرير الفلسطينية عرفت بانها «أطار جهوي» يضم كافة العاملين في المجال الفلسطيني، ينبغي ان «تراعي خواطهم» جميعا، نشأ وضع لم تعد معه القرارات السياسية او التنظيمية اية قرارات اخرى ذات اهمية تتخذ الا باجماع الاصوات. وبذلك اكتسب كل تنظيم حق الفيتو تجاه القضايا المصرية، بعد ان تحول الى «كيان» ذي سيادة، قائم بذاته وامتدح «كونفدراليا» مع المنظمات الاخرى. وقبيل الخروج من بيروت كان هنالك، على ما نذكر، سبع «سيادات» من هذا النوع، كل منها عبارة عن تنظيم فلسطيني، او شبه فلسطيني باعتباره مرتبطا بهذا النظام العربي او ذاك، ولكل منها مؤسساته ومصالحه وسياساته وحتى نشاطه الخاص به. ونتيجة لذلك، لم يعد بالامكان اتخاذ اي قرار سياسي حاسم او القيام باي تحرك مهم وضروري، واعتدى العمل الفلسطيني الجمود خصوصا عندما تكون القرارات المطلوبة متعلقة بعظائم الامور.

لقد تعرض هذا البناء الفلسطيني لهزة عنيفة اثر الغزو الاسرائيلي للبنان، مع صيف ١٩٨٢، وما تلاه من نزوح المقاومة الفلسطينية عن هذا البلد مع معظم مؤسساتها، التي توزعت على بلدان عديدة؛ فانكسر الدف وتفرق الخلان. ثم تعرض لهزة اخرى اكثر عنفا، اثر تصاعد صلف وغرور نظام البعث في سوريا، الذي حاول جاهدا بمختلف الوسائل شل منظمة التحرير الفلسطينية بمنع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، ورفض كافة محاولات الوساطة التي بذلتها اطراف فلسطينية وعربية في هذا الصدد. فكانت النتيجة ان عقد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الاخرى في عمان، بمن حضر من اعضائه، وان كانوا الاكثرية وشكلوا نصابا، بينما تغيب عنه ممثلو تنظيمات عدة، نتيجة للضغوط السورية. ولأول وهلة، قد يميل البعض الى استنكار هذا الدور الذي لعبه حكام دمشق. غير اننا، لو توخينا الحقيقة والمصلحة العامة، لوجب علينا توجيه الشكر الى السيد حافظ الاسد وصحبه على هذه الخدمة الجليلة التي قدمها للعمل الفلسطيني، وذلك بالتدخل - كالعادة - بفضاظة معهودة اسرعت بعملية الفرز في الساحة الفلسطينية وجعلتها حقيقة واقعة.

والحق ان مثل هذه العملية كانت مطلوبة وضرورية منذ وقت طويل، الا انه يشك فيما اذا كان بالامكان وقوعها لو لم يحدث ما حدث من غزو اسرائيلي للبنان واجلاء المقاومة عنه؛ ثم ما تلاه من تشنج لدى النظام السوري، وتهديد ووعيد لهذا التنظيم او ذاك، ومحاولات فاشلة لبي يد النشاط الفلسطيني بأسره وحمله على الدوران في الفلك البعثي - سوري. ولا شك انه لو لم يحدث ما حدث، ولم تحصل عملية الفرز تلك وتفرض عنوة، لما تجرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ويقصد على وجه التحديد بالذات قيادة «فتح» اياها، على اتخاذ اي اجراء في هذا الصدد، بل لبقيت مترددة وجلة، كما كان عليه الوضع سابقا، تثابر على المحافظة على تنظيمات تدور حولها هنا وهناك، وتختبئ خلفها عند الضرورة عندما تعوزها الشجاعة لاتخاذ القرارات المهمة الضرورية. الا ان الوضع الجديد غير المعادلة من اساسها، تماما وفق ما ينبغي ان يكون ولا تكرهوا شيئا..

غير انه من الخطأ الاعتقاد، من ناحية ثانية، ان الوضع الذي نشأ حديثا سيثبت بمثل هذا المدى من السهولة التي تبلور بها. فمؤامرة ارجاع احصنة طروادة الى الحضيرة الفلسطينية لا تزال مستمرة وتتفاعل تحت شعار ما يسمى «الوحدة الوطنية»، التي يسعى العديديون من